السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص: 1444- 1462
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

# المنحى التطوري لتهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة

# The Evolutionary Trend for Planning The Algerian Region and Its Sustainable Development

طحرور فيصل*، جامعة برج بوعريريج
faisal.tahrour@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/09/19 تاريخ القبول: 2020/10/21

**ملخص:**

لقد حاولت الجزائر المستقلة بناء وتجسيد نموذج تنموي يمحي الآثار المدمرة التي خلفها الاستعمار الفرنسي ويحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. وقد تم ذلك من خلال إعادة تهيئة الإقليم وإزالة كل أشكال الهشاشة والتفاوت بين مختلف أجزاءه، وقد تم ذلك من خلال مخططات تنموية متعددة في مراحل متعددة مما يطرح إشكالية اتساق وانسجام هذه المخططات من خلال طرح التساؤل حول المنحى التطوري العام الذي اتخذته تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

والبحث هو رصد لمسار تطور تهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة في هذه المراحل.

**الكلمات المفتاحية:** تهيئة الإقليم – التنمية المستدامة – المخططات التنموية– القانون 01 -20 .

* المؤلف المراسل

Abstract:

The Independent Algeria has tried to build and embody a development model that erases the devastating effects of French colonialism and achieves social and economic well-being. This was done by reformulating the region and eliminating all forms of fragility and disparity between its various parts, this was done through multiple development plans in multiple phases , which poses the problem of consistency and consistency of these plans by asking the question about the general evolutionary trend taken by the rehabilitation and sustainable development of the region.

The research is to monitor the progress of the preparation of the Algerian region and its sustainable development in those phases.

Keywords: Territorial planning, Sustainable development, Development plans, Law 01-20.

**مقدمة:**

يعتبر الإقليم عنصرا جوهريا لقيام أي دولة في شكليها المادي والقانوني كما يشكل المجال الذي تظهر فيه الأنشطة التنموية والعمرانية ، إذ تعبّر حالته عن مدى تطور وازدهار تلك الدولة أو تخلفها لأجل ذلك تعتبر التهيئة الإقليمية شرطا لازما لتحقيق التنمية المستدامة ورديفا لها.

وباعتبار أن تهيئة الإقليم وتحقيق تنميته المستدامة يعد عملا استراتيجيا تضطلع به الدولة بشكل رئيسي تبنّت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال سياسات تنموية بشكل متوازن هدفت إلى معالجة مختلف الاختلالات الواردة على الإقليم، وقد اعتمدت في ذلك على مخططات عمل حكومية شاملة لكل الإقليم الجزائري وفي مختلف القطاعات معظمها كانت خماسية، وهنا تطرح إشكالية حول المنحى التطوري لهذه السياسات والتي يعبر عنها التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى اطراد واتساق سياسات تهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة؟

وقد تم تفكيك هذا التساؤل إلى التساؤلات الفرعية الآتية:

- ✓ ما مفهوم تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؟

- ✓ ما هي أهم مراحل تهيئة الإقليم الجزائري؟ وما هي أهم المخططات التنموية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية في هذه المراحل؟

هذا وقد وضعت فرضيتين أساسيتين كإجابة مؤقتة للتساؤل الرئيسي السابق هما:

- ✓ اتسمت سياسات تهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة بالاطراد والانسجام.
- ✓ لم يتحقق الاطراد والانسجام المطلوبين في سياسات تهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة.

## 1. مفهوم تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة

باعتبار أن مفهوم الإقليم يعد جوهريا في هذا البحث سوف نقدم له تعريفا ابتداء ثم نتبعه بتعريف كل من تهيئة الإقليم وتعريف التنمية المستدامة.

### أ. تعريف الإقليم

يحتل مفهوم الإقليم موقعا مركزيا في الحقلين السياسي و القانوني لا سيما في القانون الدستوري باعتباره أحد أركان الدولة، و يعرف الإقليم بأنه ذلك الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك ودائم و تمارس فيه الدولة سلطتها بدون أي تدخل أو وصاية خارجية، ويشمل أيضا المجال الجوي و المياه الإقليمية و باطن الأرض وغيرها من العناصر الطبيعية المكونة لهذا الإقليم (محمد نصر، 2012، ص 256)، كما يعبر عن الإقليم أيضا بمصطلح التراب الذي تمارس فيه الدولة و السكان مختلف الأنشطة التنموية و التعميرية فهو إذن الإطار المادي الذي تصب فيه مختلف الأنشطة.

وبالعودة إلى الدستور الجزائري نجده قد تناول مصطلح الإقليم في عدة مواطن، فالديباجة قد تناولت الإقليم في إطار هوية الدولة الجزائرية بوصفها أرض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية.

وتناولت المادة 13 حق السيادة الذي تمارسه الدولة على مجالها البري و مجالها الجوي و على مياهها وكذا مختلف مناطق المجال البحري الذي يقره القانون الدولي، كما المادة 16 تطرقت بدورها إلى جانب هام من الإقليم

ويتعلق الأمر بالتنظيم الإداري للإقليم الوطني (الجماعات الإقليمية للدولة) والمتمثلة أساسا في البلديات والولايات ويصبح بذلك التنظيم الإقليمي تجسد الدولة في مختلف الهيئات الإدارية المحلية والجهوية والوطنية وبذلك يظهر ركن السيادة في بعده الداخلي من خلال هذا التنظيم.

**ب. تعريف تهيئة الإقليم**

التهيئة في مفهومها العام تعني الاستصلاح و الإعداد وذلك بتدخل الإنسان على شيء ما لإحداث تغيير في شكله أو بنيته أو وظيفته مما يسمح باستغلاله والاستفادة منه بشكل أمثل، وحيث أن تلبية حاجات الإنسان الأساسية تستدعي قيامه بأنشطة تتعلق بالإقليم الذي يشغله بأن يجعله أكثر استجابة وإنتاجا لمتطلباته، أصبحت تهيئة الإقليم رديفا للتنمية التي سعى الإنسان لتحقيقها على الدوام، وهنا نجد أ ن تاريخ العمران البشري يقوم شاهدا على ذلك إذ يوضح لنا بأن الإنسان دائم التطوير والتحسين للبيئة التي يعيش فيها على اختلاف عناصرها بمعنى أنه يقوم بعملية التهيئة بشكل مستمر.

و ضمن هذا المعنى الواسع لمفهوم التهيئة الإقليمية تدخل العديد من الأنشطة التي يقوم بها الإنسان بصفته الفردية أو الجماعية فعلى سبيل المثال:

- تهيئة الإقليم للزراعة معناه إعداده وتهيئته لكي يكون أكثر مردودا.

- وتهيئة المناطق الجبلية يعني إحداث ما هو ضروري عليها لإزالة العوائق الطبيعية الموجودة عليه.

- تهيئه الإقليم الصناعي يكون بتوفير كل الشروط الموضوعية للقيام بنشاط صناعي على هذا الإقليم .

- و تهيئة الجزء من الإقليم بهدف إقامة التجمعات السكنية بتوفير كل مستلزمات ذلك هو تهيئته للسكن والعمران.

- تهيئة الواجهات البحرية بإقامة موانئ ومرافق تساعد على القيام بالأنشطة التجارية تعتبر تهيئة إقليمية.

- إقامة الطرق و المطارات و غيرها من مرافق البنى التحتية هي أحد أوجه التهيئة إقليمية.

أما المفهوم الخاص لتهيئة الإقليم فقد حضي بعدة تعريفات فقهية ،حيث عرفت بأنها البحث عن الطريقة الأمثل للتوزيع الجغرافي للأفراد بناء على الشروط الاقتصادية للإقليم (Laubadère, 1987, p 487).

كما يعرفها Eugène CLAUDIUS PETIT بأنها البحث ضمن الإطار الجغرافي لأحسن توزيع للسكان بحسب الموارد الطبيعية والنشاط الاقتصادي (Petit, 2003, p 43)

وقد ظهر مفهوم تهيئة الإقليم بهذا المعنى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في فرنسا عندما انتبهت السلطات الفرنسية إلى الاختلال الموجود بين أقاليمها في مجال التنمية وتوزيع السكان، وقد أشار إلى ذلك الكاتب الفرنسي Jeans François Gravier في كتابه Paris et le désert français (فخار ومصطفاوي، 2017، ص 576).

إن كل أشكال تدخل الإنسان الإيجابية بواسطة مختلف الأنشطة التي تقع على الإقليم تندرج ضمن مفهوم تهيئة الإقليم و لذلك لا نجد تعريفا جامعا مانعا لمفهوم تهيئه الإقليم، فكل الأنشطة التي تقوم بها الدولة أو يقوم بها الأفراد أو القطاع الخاص تندرج ضمن مفهوم تهيئة الإقليم، إلا أنه وباعتبار أن التنمية المستدامة في بعدها الشامل إنما تقع على عاتق الدولة من خلال مختلف مخططاتها التنموية فقد اتجه الفقه في إسناد تهيئة الإقليم إلى الأنشطة التي تقوم بها الدولة في إطار برامجها لتحقيق التنمية المستدامة، وبذلك يتحدد المفهوم الخاص لتهيئة الإقليم باعتباره تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين مختلف فضاءاتها الإقليمية المختلفة لتحقيق تكافؤ الفرص في التنمية في كل هذه الفضاءات وكذا إبراز الإمكانات التنموية الموجودة ودعم الشخصية المحلية لهذه الأجزاء وإعادة التوازن فيما بينها في حال ظهور اختلالات.

إذن يمكن القول أن تهيئه الإقليم هو عمل مخطط تقوم به الدولة لإزالة كل العوائق الموجودة في هذا الإقليم وتوفير كل الشروط والعناصر المطلوبة لتجسيد مخططاتها التنموية بهدف تحقيق توزيع سكاني متوازن.

### ج. تعريف التنمية المستدامة للإقليم

ازداد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة على الصعيد العالمي منذ طرح لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و الإنسان في استكهولم عام 1972 ، حيث وضع تقرير نشر بعنوان "مستقبلنا المشترك"، يبين ضرورة اتباع أنماط بديلة للتنمية لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة (أوشن، 2015، ص3).

وبحسب اللجنة العالمية للتنمية المستدامة ورد تعريف وضعته هذه اللجنة عام 1987 في مؤتمر قمة الأرض بريو ديجانيرو بالبرازيل حيث ورد في التقرير المعنون ب:"بمستقبلنا المشترك والتنمية المستدامة" بأنها تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (شرفاوي، 2012، ص 215).

ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من تحقق ثلاثة أركان تلخص كل المؤشرات التي تقيس مدى التقدم في تحقيقها ، هذه الأركان هي: حماية البيئة، الكفاءة الاقتصادية، العدالة الاجتماعية. (أوشن، ص 17).

وبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية لعام 2020 فإن التنمية المستدامة تهدف إلى:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية مختلف جوانب الحياة.
- احترام البيئة الطبيعية وذلك بالموازنة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل بشكل ملائم ومنسجم مع النظم الطبيعية وحمايتها وعدم المساس بها.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة في مختلف مراحل برامج التنمية المستدامة.
- الاستغلال العقلاني للموارد لكونها محدودة ومعرضة للنفاد، وبالتالي وجب العمل للحيلولة دون استنزافها أو تدمريها و استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني و مقبول.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع و ذلك بتوظيف التكنولوجيات الحديثة في خدمة أهداف المجتمع، من خلال توفيرها و توعية

السكان بأهميتها وإدراجها في مختلف الأنشطة الإدارية و الاقتصادية مما يسهم في ترقية وتجويد مستوى الخدمات المقدمة.

مما سبق يمكن صياغة تعريف التنمية المستدامة للإقليم بأنها التنمية المتوازنة للإقليم والتي يتحقق من خلالها تلبية حاجات الساكنة الحالية دون استنزاف لإمكانات ذلك الإقليم وادخارها للأجيال اللاحقة للاستفادة منها.

بعد استعراض تعريف كل من تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة يتضح جليا أن العلاقة بينهما هي علاقة تلازم وسببية حيث أن الهدف الرئيسي من تهيئة الإقليم هو تحقيق التنمية المستدامة، أي أنه الأداة الرئيسية لتحقيقها، كما أن مضمون ومؤشرات وأهداف التنمية المستدامة تعتبر ضوابط موجهة للتهيئة الإقليمية وهو ما أشار إليه المشرع الجزائري من خلال القانون 01 -20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، لا سيما ما ورد في المادة 7 منه التي أبرزت أدوات التهيئة الإقليمية.

### 2. مراحل تهيئة الإقليم الجزائري بعد الاستقلال

تميز الإقليم الجزائري غداة الاستقلال وبفعل آثار الاستعمار باختلالات كبيرة، يظهر ذلك من خلال عدة مظاهر توحي بعدم الانسجام و التناسق الإقليمي و الاجتماعي أهمها:

- تسجيل هجرة كبيرة للسكان نحو المدن.
- وجود نسبه معتبره من الفضاءات الهشة في الإقليم الجزائري.
- عدم تثمين الموارد الطبيعية في أجزاء كبيرة من الإقليم الجزائري.
- انعدام البنية التحتية الضرورية في معظم الإقليم.
- وجود تخلف هائل على مستوى مؤشرات التنمية البشرية خاصة في مجالي الصحة و التعليم.

إزاء تلك الاختلالات المتعددة الأوجه حاولت الدولة الجزائرية و بشكل سريع محو مختلف الظواهر والعوامل المتسببة في هذه الوضعية من خلال تبني سياسات اعتمدت بشكل أساسي على مخططات تنموية متعددة.

و يمكن تقسيم مرحلة ما بعد الاستقلال فيما يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من الناحية الزمانية إلى مرحلتين رئيسيتين، المرحلة الأولى هي مرحلة

ما قبل صدور القانون 01 - 20 المؤرخ في 30 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 15 ديسمبر 2001م المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتمتد هذه المرحلة من سنة 1962 إلى سنة 2001 ، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة ما بعد صدور القانون 01 -20، باعتبار أن صدور القانون 01 -20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يعتبر نقطة انعطاف هامة في مجال تشريعات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حيث يعتبر التشريع الأساسي الأول الذي تناول تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بشكل مستقل ومتكامل.

وقد اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط المركزي في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من خلال مختلف المخططات الثلاثية والرباعية الخماسية والتي انطلقت ابتداء من عام 1967 (عباس، 2012، ص 42).

**أ. المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى سنة 2001**

لم تتجسد فكرة المخططات التنموية إلا في سنة 1967، إلا أن هناك جهودا بادرت بها الدولة قبل ذلك في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وتتعلق أساسا باستكمال السيادة الوطنية على الإقليم منها:

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي سنة 1963.
- تأميم المناجم سنة 1966.
- تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري سنة 1963.
- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل سنة 1966.

أما المخططات التنموية فقد جاءت هادفة إلى تحقيق التوازن الجهوي وتجسيد تنمية شاملة، ونستعرضها بإجمال على النحو الآتي:

- المخطط الثلاثي الأول للفترة 1967 - 1969 حيث كان أول مخطط تنموي بادرت به الدولة آنذاك هو المخطط الثلاثي حيث استعملت الدولة عائدات البترول من أجل إيجاد أقطاب صناعية كبرى تساهم في الحد من ظاهره النزوح نحو المدن، إلا أن ذلك أدى بدوره إلى ظاهره تخلي سكان الأرياف عن الأراضي و الالتحاق بالنمط الحضري في المعيشة، كما أن تمركز هذه الأقطاب في الشمال لم يشفع للدولة لتحقيق التوازن الإقليمي المطلوب.

- المخطط الرباعي الأول للفترة 1970 – 1973 أين حاولت الدولة من خلاله إعادة التوازن الجهوي للإقليم الجزائري ومعالجة جملة الاختلالات الواردة في المخطط الثلاثي السابق، حيث هدف بشكل رئيسي إلى تقوية ودعم بناء اقتصاد اشتراكي، كما جعل التصنيع في المرتبة الأولى من لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمثل الجدول الآتي حجم استثمار في تلك الفترة:

| القطاعات | حجم الاستثمار (مليار دينار ) |
|---|---|
| الصناعة | 37.35 |
| الزراعة | 9.49 |
| التجارة والنقل والمواصلات | 4.43 |
| البنية التحتية الاقتصادية | 2.05 |
| البنية التحتية الاجتماعية | 15.24 |
| البنية التحتية الاجتماعية | 15.24 |

جدول يبين حجم الاستثمارات القطاعية خلال المخطط الرباعي الأول.

المصدر: بهلول محمد ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.

وكان من بين أهم الإجراءات التي قامت بها الدولة في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

- المبادرة السياسة الجديدة لتثبيت سكان الأرياف و تخفيض الضغط على المدن، حيث جاءت الثورة الزراعية سنة 1971 وبرمجة أكثر من 1000 قرية اشتراكية في هذا السياق.

- برامج التجهيز المحلية للبلديات بداية من سنة 1970 والتي تهدف إلى تحقيق التنمية الصناعية و الفلاحية والتشغيل.

- إنجاز مخططات التعمير حيث تلتزم كل بلدية بوضعه.

- المخطط البلدي للتنمية P.C.D الخاص ببعض المدن.

- مخطط العصرنة العمرانية المتعلق بالمدن الكبرى.

- المخطط الرباعي الثاني للفترة 1974 -1977 حيث عززت مداخيل الصادرات الوطنية من النفط نتيجة لارتفاع أسعارها في السوق الدولية، وأدى ذلك إلى زيادة حجم استثمارات الدولة مما انعكس بشكل واضح على تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويبين الجدول الآتي نوع وحجم الاستثمارات في تلك الفترة

| أنواع الاستثمارات | قيمتها( مليار دينار) |
|---|---|
| الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية | 3.79 |
| الاستثمارات في قطاع المواصلات والتخزين والتجارة | 10.5 |
| الاستثمارات الزراعية | 16.72 |
| الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية | 28.48 |
| الاستثمارات الصناعية | 50.73 |

جدول يبين حجم الاستثمارات القطاعية خلال المخطط الرباعي الثاني.

المصدر: بهلول محمد ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر.

- المخطط الخماسي الأول للفترة 1980 - 1984 جاء هذا المخطط ليحاول إعادة التوازن للاستثمارات الوطنية الناتجة عن المخططات السابقة حيث تم التركيز على القطاع الصناعي بشكل رئيسي، كما هدف الى تحقيق سياسة اللامركزية للهيئة المكلفة بالمشاريع.

ونظرا للعجز المالي الكبير للمؤسسات الاقتصادية، عمدت الدولة الى إعادة هيكلتها حيث صدر المرسوم المتعلق بذلك في4 أكتوبر 1980، وكان ذلك تعبيرا عن التوجه نحو استقلالية المؤسسات ثم الخصخصة والشراكة الاقتصادية ، كما صدر في هذه الفترة قانون القطاع الخاص رقم 11/82 لسنة 1982 الذي رفع كل الحواجز التي تقف أمام هذا القطاع الذي يعتبر من الفواعل المساهمة في تحقيق تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

ومما يلاحظ أنه تم توجيه هذا القطاع نحو المجالات ذات المردود العالي في المدى القصير والتي لا تحتاج إلى تكنولوجيات عالية كقطاع البناء والاشغال العمومية.

• المخطط الخماسي الثاني للفترة 1985 - 1989 حيث أدى انهيار أسعار البترول سنه 1986 الى عجز في تمويل المشاريع المبرمجة، وظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية حادة أضفت إلى أزمة سياسية، حاولت الدولة اتخاذ جملة من الاصلاحات المستعجلة بهدف امتصاص الصدمة الاقتصادية حيث عملت على:

- ✓ تحقيق استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية بمنح المزيد من الصلاحيات غير الممركزة لها، لكن هذا الاجراء لم يحقق الهدف المنوط بسبب البيروقراطية الادارية المفتشية من جهة، وبسبب عدم القدرة على التكيف مع الواقع الاقتصادي المتأزم من جهة ثانية.
- ✓ تقليص حجم الاستثمارات المرتبطة بالعملة الصعبة وخفض الاستيراد واللجوء الى الإصدار النقدي من أجل تغطية العجز المالي.

وسجل في تلك الفترة سن الدولة للعديد من التشريعات التي لها علاقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أهمها:

- ✓ قانون 81 -03 الصادر في 07 -02 -1981 المتعلق بتنازل عن أملاك الدولة العقارية.
- ✓ قانون 83 -18 الصادر في 13 -08 -1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية الفلاحية.
- ✓ قانون 87 -19 الصدر في 8 -12 -1987 المتعلق بضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة و تحديد حقوق المنتجين و واجباتهم.

أما في مجال التهيئة و التعمير فنسجل صدور القوانين الآتية:

- ✓ القانون رقم 82 -2 الصادر في 26 -2 -1982 المتعلق برخصة البناء و التجزئة و الذي استبدل بقانون التوجيه العقاري 90 -25 الصادر في 18 -11 -1990.

- ✓ القانون 87 -03 الصادر في 20 -1 -1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية حيث أحدث هذا القانون أدوات تختص جهويا و إقليميا بتهيئة الإقليم.
- ✓ المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم حيث أدرجت الولايات 48 ضمن هذه المخططات و كانت تهدف إلى الحد من سطوة التخطيط المركزي و إعطاء بعد لامركزي للتنمية على المستوى المحلي.

إن كل المخططات التنموية السابق ذكرها لم تشفع للجزائر من تجنب أزمة عميقة أثرت على الاطراد الإيجابي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة يظهر ذلك جليا في العشرية الممتدة بين نهاية الثمانينيات ونهاية التسعينيات من القرن الماضي حيث اتسمت بـ:

- ✓ خضوع الجزائر الى اصلاحات اقتصادية وتصليحات هيكلية بإشراف صندوق النقد الدولي في الفترة1989 -1991 نتج عنها نتائج سلبية مباشرة مست بجوانب عدة بالاقتصاد الوطني.
- ✓ بروز ملامح أزمة أمنية هددت كيان الدولة ككل.
- ✓ هيكلة الديون الخارجية في الفترة 1991 -1993.
- ✓ برنامج التصحيح الهيكلي الأول في الفترة 1993 - 1994 والذي تضمن حل 89 مؤسسة واستقلالية 5 مؤسسات من بين 23 مؤسسة عمومية.
- ✓ تزايد حجم البطالة.
- ✓ برنامج التصحيح الهيكلي الثاني في الفترة 1995 - 1998 والذي كلن يهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وفق الشروط المبرمة مع صندوق النقد الدولي.

إن مجهود الدولة في إعادة الاستقرار النسبي للاقتصاد الكلي في تلك الفترة كان على حساب الجانب الاجتماعي، حيث وصلت نسبة البطالة سنة 1998 إلى 28% ، إلى جانب تهاوي القدرة الشرائية وتزايد رقعة الفقر في اوساط المجتمع الجزائري، مما يمكننا من القول بأن تلك الفترة تعتبر مرحلة فراغ وتراجع في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

بالرغم من كل ذلك فقد شهدت تلك الفترة أيضا صدور العديد من التشريعات في جانب التهيئة الإقليمية منها:

- ✓ القانون 90 -25 المؤرخ في18 -11 -1990 يتعلق بالتوجيه العقاري.
- ✓ القانون 90 -29 المؤرخ في 1 -12 -1990 يتعلق بالتهيئة و التعمير و المراسيم التنفيذية المتعلقة به.
- ✓ القانون 98 -04 المؤرخ في 5 -6 -1998 المتعلق بحماية التراث الوطني.

كما شهدت سنه 1995 تنظيم استشاره وطنيه واسعة حول الإستراتيجية الجديدة للتهيئة الإقليمية شارك فيها عدد من الوزارات إلى جانب الجماعات المحلية والجمعيات والخبراء لإثراء وثيقة أعدتها وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية بعنوان "الجزائر غدا"، حيث تضمنت تقييما لوضعية الإقليم واستشرافا لآفاقه، وتوجت بوضع مشروع وطني لاستراتيجية جديدة في مجال التهيئة لمدة 15 سنة إلا أن مسار التطور أفضى إلى تحضير نص قانوني شامل و عام متعلق بالتهيئة الإقليمية هو القانون 01 -20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والذي شكل بحق أهم نص قانوني جزائري في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ب. مرحلة ما بعد سنة2001.

شكل القانون 01 -20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 نقطة انطلاق جديدة في مسار رسم سياسة وطنية ذات طابع استراتيجي طويلة المدى وبناء منظومة تشريعية مستقلة بذاتها تختص بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة حيث مثل هذا القانون استراتيجية الدولة في مجال تهيئه الإقليم فأصبح بذلك الوثيقة المرجعية الأساسية لعمل السلطات العمومية والقطاع الخاص في مجال تهيئة الإقليم كما تضمّن الأدوات والوسائل الضرورية لتنفيذ هذه السياسة، فهو بذلك يشكّل الإطار النظري والموجه العملي لتهيئة الإقليم الجزائري وتنميته المستدامة.

- أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في ظل القانون 01 -20

إن الهدف العام للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في ظل القانون 01 -20 هو تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة و تكامل أجزاء الوطن

لضمان حق الأجيال القادمة في التنمية من خلال ضمان شروط التنمية المستدامة.

هذا وقد نصت المادة 4 والمادة 6 من القانون 01 -20 على بعض الأهداف التي يتوخى هذا القانون تحقيقها وهي بحسب المادة 4 منه:

- ✓ خلق الظروف الملائمة لتنميه الثروة الوطنية و التشغيل.
- ✓ تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- ✓ الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم وذلك لتخفيف الضغوط على الساحل و الحواضر والمدن الكبرى و ترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا والجنوب.
- ✓ دعم الأوساط الريفية و الأقاليم والمناطق والجهات التي تعاني صعوبات وتفعيلها من اجل استقرار سكانها.
- ✓ إعادة التوازن للبنية الحضرية و ترقية الوظائف الجهوية و الوطنية و الدولية للحواضر والمدن الكبرى.
- ✓ حماية الفضاءات والمجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا وتثمينها.
- ✓ حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية.
- ✓ الحماية و التثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية و الثقافية و حفظها للأجيال القادمة.

أما المادة 6 من القانون 01 -20 فقد أشارت إلى الأهداف الآتية:

- ✓ تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته و إعماره بشكل متوازن.
- ✓ تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية.
- ✓ دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان وتوزيعها وانتشارها في كافه أنحاء الإقليم الوطني.
- ✓ التحكم في نمو المدن وتنظيمها.

مما سبق يتضح أن المخطط الوطني لتهيئه الإقليم جاء ليحد من الاختلالات الواردة على الإقليم الجزائري و محاولة إعادة التوازن له.

- المخططات التنموية في ظل القانون القانون 01 -20

شكلت البرامج الحكومية المتتالية الأداة العملية لتنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، حيث يتفرع عن هذه المخططات مخططات توجيهية لكل قطاع تتوافق تماما مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وسنستعرض أهم تلك البرامج على النحو الآتي:

✓ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

هو برنامج متوسط المدى تم تبنيه في الفترة 2001 - 2004، رسم أهدافا اقتصادية واجتماعية (نايلي وبخوش ، 2020، ص 632)تمثلت أساسا في:

- إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.
- دعم المنشآت القاعدية.
- مكافحة الفقر وإنشاء مناصب شغل.
- رفع المستوى المعيشي للسكان.

وقد اتسم بالتوسع في حجم الانفاق الاستثماري، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار (مراس، 2015) وجهت بشكل أساسي لدعم النشاط الانتاجي في مختلف القطاعات موضحة حسب الجدول الآتي:

جدول يبين حجم الاستثمارات في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004.

| القطاع | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | مجموع المبلغ (مليار دينار) | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال كبرى وهياكل قاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2.0 | 210.5 | ٪40.1 |
| تنمية محلية وبشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | ٪38.8 |
| دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12.0 | 65.4 | ٪12.4 |
| دعم الإصلاحات | 30.3 | 15.0 | - | - | 45.0 | ٪8.6 |
| المجموع | 205.4 | 185.4 | 113.9 | 20.5 | 525.0 | %100 |

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير السداسي الثاني لسنة 2001، ص87.

✓ البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي.

جاء هذا البرنامج بعد اعتماده في الفترة 2005 -2009 لاستكمال البرنامج السابق وتعزيز مسار التنمية وتهيئة الإقليم مع ملاحظة زيادة التوسع في الإنفاق الاستثماري الذي شرع فيه منذ سنة 2001 نظرا لارتفاع مستوى الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ويهدف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي إلى:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة وتحسينها بهدف تحسين المستوى المعيشي للمواطن.
- تطوير الموارد البشرية.
- تطوير البنى التحتية.
- رفع معدلات النمو.

ويوضح الجدول الآتي حجم الإنفاق الاستثماري لهذا البرنامج.

جدول يبين حجم الاستثمارات في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي.

| القطاع | المبلغ (مليار دينار) | النسبة |
|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908.5 | %45.42 |
| تطوير المنشآت الاساسية | 1703.1 | ٪40.52 |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337.2 | ٪8.02 |
| تطوير الخدمة العمومية | 203.9 | ٪4.85 |
| تطوير تكنولوجيات الاتصال | 50 | ٪1.19 |
| المجموع | 4202.7 | ٪100 |

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي برنامج توطيد النمو الاقتصادي، ص254.

✓ البرنامج الخماسي 2010 -2014

اعتمد في الفترة 2010 -2014 بمبلغ قدر بـ: 21214 مليار دينار موزعة بحسب ما ورد في بيان اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 2014/05/24 على النحو الآتي:

جدول يبين حجم الاستثمارات القطاعية في البرنامج الخماسي 2010 -2014.

| القطاعات | القيمة مليار دينار | النسبة |
|---|---|---|
| التنمية البشرية | 10122 | 49.59٪ |
| المنشآت الأساسية | 6448 | 31.59٪ |
| تحسين الخدمة العمومية | 1666 | ٪8.16 |
| التنمية الإقتصادية | 1566 | ٪7.67 |
| مكافحة البطالة | 360 | ٪1.76 |
| البحث العلمي والتكنولوجيات الحديثة للاتصال | 250 | ٪1.22 |
| المجموع | 20412 | %100 |

المصدر: بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي، ص255

كما اعتمد في الفترة 2015 -2019 بنفس العنوان في ظل المخطط الخماسي للتنمية 2015 -2019 وذلك بموجب القانون رقم 14 -10 المؤرخ في 2014/12/30 المتضمن قانون المالية لسنة 2015، لكن ونظرا للأزمة المالية الحادة التي دخلت فيها الجزائر منذ سنة 2014 جراء انهيار أسعار النفط مما أدى إلى عجز في تنفيذ هذا المخطط فقد صدر مرسوم تنفيذي رقم 15 - 205 في 27 يونيو 2015 يحدد كيفيات تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان توطيد النمو الاقتصادي 2015 -2019 حيث عمد إلى تقليص ما ورد في القانون 14 -10 بتجميد وإرجاء بعض المشاريع المسجلة، أما مضمونه فقد ركز على مجموعة من الإصلاحات (صاطوري ، 2016، ص308) هدفت إلى:

- تنويع الاقتصاد وتشجيع مختلف انماط الانتاج.
- ترسيخ مبدأ الحكم الراشد وترقية الديمقراطية التشاركية.

- ترقية وتحسين الخدمة العمومية.
- تعزيز الأمن الطاقوي.
- دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ سنة 2001 بمواصلة الاستثمار في القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأخضر.

**خاتمة**

شكلت المخططات القطاعية المبرمجة في ظل المخططات الحكومية المختلفة ومنذ الاستقلال الأداة العملية الأساسية والإطار الذي نفذت فيه الدولة الجزائرية تهيئة الإقليم وتحقيق تنميته المستدامة، وقد اتسم المنحى العام لهذه المخططات بالتذبذب نتيجة لـ:

- ارتباط الموارد المرصودة لهذه المخططات بالاستثمار الحكومي الذي يستند مباشرة على الجباية البترولية الخاضعة للأسعار العالمية المضطربة، كما حدث في ثمانينيات القرن الماضي، وحدث ابتداء من سنة **2014** مما أحدث إرباكا واضحا على هذه المخططات.
- بطء التكيف مع متطلبات الاقتصاد المنفتح، وطغيان الجانب الإداري في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.
- ضعف القطاع الخاص التشاركي بشكل واضح في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إذ تستند تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة بشكل أساسي على العمل الحكومي وهو ما يظهر من خلال المخططات التنموية.

كما شكل القانون **01 -20** نقطة انعطاف هامة في مجال التشريعات المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إذ يعتبر حجر الزاوية في هذا المجال من الناحيتين النظرية والعملية، فمن الناحية النظرية يعتبر تشريعا متكاملا يرسم الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية في مجال تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ومن الناحية النظرية يعتبر الدليل والموجه والإطار العام لعمل السلطات العمومية في هذا المجال لأجل ذلك ومنذ صدوره جاءت كل المخططات التنموية لمختلف الحكومات متوافقة معه.

## قائمة المراجع

أوشن فاروق. (2015). تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة. مذكرة ماجستير، الجزائر: جامعة سطيف 1.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، https://bit.ly/3eKGlcs .2020/07/20

بهلول محمد. (1991) . سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ج 1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

بوفليح نبيل. (2013).دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الفترة 2000-2010. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.عدد 9 .ص ص243-266.

شرفاوي عائشة. (2012) . السياحة والتنمية المستدامة. مجلة معارف .عدد 12، ص ص 213-223.

صاطوري الجودي.(2016) .التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث. عدد16، ص ص299-311.

عباس راضية. (2012). تهيئة الإقليم والتعمير في التشريع الجزائري. مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية. عدد 04، ص.ص46-73.

فخار هاجر ومصطفاي.(2017) سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بين الواقع والمأمول. مجلة البحوث والدراسات القانونية. عدد 12، ص ص575-591.

محمد نصر محمد. (2012). الوسيط في القانون الدولي العام، المملكة العربية السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد.

مراس محمد. (2015) . دراسة أثر برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004على متغيرات التجارة الخارجية في الجزائر . مجلة البشائر الاقتصادية. عدد 2، ص ص29-47.

نايلي محمد و بخوش .(2020) تقييم المخططات الخماسية في الجزائر 2001-2014ا. مجلة آفاق علمية.عدد1، ص ص629-650.

André de Laubadere, (1987). Droit public économique. France : Dalloz.

Petit Eugène Claudius, (2003). La politique d'aménagement du territoire. Revue d'Histoire.n°79.pp43-53..